الباب السادس

قانون سوق الأوراق المالية

الفلسفة والمنهج:

تقوم أسواق الأوراق المالية دور هام فى معالجة مشكلة ندرة رأس المال وضعف معدلات تركيمه. وبالتالى فإن الحاجة إليها ماسة وعاجلة لإحداث التنمية الاقتصادية. ولكن تنشأ هذه الحاجة انعكاساً للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ولذلك لا يفيد فى هذا الصدد استعارة النموذج القائم فى الدول الغربية الرأسمالية لأن النموذج الغربى نشأ نتيجة تطور الاقتصاد الرأسمالى وينسجم مع آلياته وظروف البيئة الرأسمالية ولا يمكن نقله وزرعه زراعة ناجحة فى بيئة مختلفة. وبصورة إجمالية فإن أية دراسة عن الأسواق المالية لأية مجتمع يجب أن تنطلق من المعطيات (الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية) لذلك المجتمع وأن تبنى دراسة منفصلة عن الواقع وعن الإمكانيات الفعلية لذلك المجتمع.

وتنحصر أهم المعالم التى تميز مشروع نظام سوق الأوراق المالية المقترح على النموذج الرأسمالى فى التالى:

١- التركيز على خطط التنمية الاقتصادية التى تعتمد فى ناحية التمويل على المشاركات وعلى السوق المحلية وعلى الفائض الذى يمكن تجميعه وتعبئته محليا وعلى استخدامه بطريقة مثلى وعلى إنشاء وتنمية المؤسسات التى تقوم بتجميعه، بدلاً من التركيز على الاقتراض من المؤسسات الدولية وحركة رءوس الأموال الخارجية لارتفاع أعبائها وللشروط المجحفة لإعطائها والتى لا تتفق دائماً مع المصالح القومية الاقتصادية ومع أولويات خطة التنمية.

٢- تصحيح الاختلال المتمثل فى ازدهار عمليات النشاط التجارى والاستهلاكى على حساب الادخار وتنمية القطاع الصناعى والزراعى فى مجتمعات تعانى بدرجات متفاوتة من تدنى الطاقة الإنتاجية وزيادة الاستهلاك.

٣ـ التركيز على تصميم أجهزة سوق الأوراق المالية وبرامجها ولوائحها بحيث تتحيز إلى جانب النشاط الإنتاجي دون أنشطة المضاربات والمخاطر وإلى جانب النشاط الحقيقي دون الأنشطة الصورية.

٤ـ إنجاز المعاملات في السوق المالية بدرجة عالية من الكفاءة والأمانة والعدالة في تسعير الأوراق المالية وفي توضيح المراكز المالية الحقيقية للشركات بصدق وفي نشر المعلومات وتمليكها للمتعاملين كافة، وفي الحيلولة دون تمكين عمليات الخداع والغش ونشر الشائعات والاحتكار والتناجش «المزايدة الصورية» من توجيه الأسعار نحو الانخفاض أو الارتفاع دون مبرر اقتصادي.

٥ـ العمل على أن يكون لبنوك الاستثمار دور مميز في إيجاد فرص الاستثمار واستغلالها وتوسيع قاعدة السوق الأولية والأوراق المالية المصدرة، والحيلولة دون التوسع في دور المصارف التجارية في السوق الثانوية بحيث يؤدي إلى تمويل المضاربين وزيادة الضغوط التضخمية على أسعار الأوراق المالية.

٦ـ توجيه اهتمام أكبر للسوق الأولية بتسهيل إجراءات إنشاء المشروعات والشركات ذات الأثر الإيجابي على الاقتصاد القومي ومنحها مزايا وإعفاءات ضريبية وجمركية وضمان توزيع أسهمها بعد الاطمئنان على قيامها ونجاحها على أكبر عدد ممكن من المدخرين الأفراد من موظفين وزراع وعمال وطلاب.